الأنباء
الاربعاء 24 اغسطس 2011

متابعة لبنانية قلقة لما يجري في ليبيا وسورية ومصادر عن وزير الداخلية لـ «الأنباء»: لبنان يمشي على حبل مشدود

يتابع المسؤولون اللبنانيون بقلق بالغ تطور الاحداث العربية من ليبيا الى سوريا، وسط احتدام الجدل الداخلي حول القرار الاتهامي وتداعياته وتداخلاته، من اعلان قرار الاتهام حول المتهمين الاربعة باغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه الشهداء الآخرين، الى مقابلة «التايم» الأميركية التي كادت ان تطيح بالثقة بين وزراء في الحكومة مع زملائهم من حزب الله، في ظل ارتجاجات امنية متنقلة، ضاعت اسبابها والدوافع بين الخاص والعام، والفردي وذوي الابعاد الارهابية.

وإلى جانب الانشغال بمشاريع وزير الطاقة جبران باسيل الكهربائية، المسؤولة عن كهربة الوضع الحكومي في المرحلة الأخيرة، كانت هناك متابعة الأحداث الليبية، كل من زاوية اهتمامه فثمة فريق رحب بسقوط العقيد القذافي، من منظار كونه انتصارا جديدا للربيع العربي الزاحف على الأنظمة المومياتية المدمرة للسمعة العربية والمبددة لثروات بلادها، وفريق آخر وجد في التغيير الليبي، فرصة لكشف مصير الإمام موسى الصدر، رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في لبنان، والذي اختفى إبان زيارة كان يقوم بها الى ليبيا، يرافقه الشيخ محمد يعقوب والصحافي عباس بدر الدين، وذلك عشية الذكرى 33 لاختفائه في نهاية اغسطس 1978.

وقد أحصى رئيس جبهة النضال الوطني وليد جنبلاط الرؤساء المتساقطين، امس وكان القذافي ثالثهم حتى الآن.

رئيس الحكومة الأسبق سليم الحص رحب بإنزال علم إسرائيل عن سفارتها في القاهرة واستبداله بالعلم المصري، مشيرا في بيان له امس الى ان هذه الخطوة تؤكد ان مصر كانت وستبقى في منزلة قلب العروبة النابض، في هذا الزمن الذي يتسم بتراجع المواقف المبدئية.

وتوقف الحص عند إصرار معمر القذافي على التفريط بمصالح قومه ووطنه من اجل البقاء في السلطة والحكم، حيث انه لايزال حتى الآن يقاوم مع المافيا المتسلطة ولم يكفه اكثر من 40 سنة على الكرسي السحري المشؤوم. وقال الحص ان القذافي يجسد انموذج اللامسؤول العربي.

والراهن أن طرابلس الغرب، فقدت اخضرارها المصطنع وفي القاهرة هوت اسرائيل من الطابق الثاني والعشرين على شكل علم، بينما الوضع السوري يتفاقم احتداما ودموية فيما استقر الوضع اليمني على انقسام مجهول المدى والمصير.

الوزير شربل: نمشي على حبل مشدود

وزير الداخلية مروان شربل، ابدى امام نقابة محرري الصحافة قلقه من الأوضاع السائدة.

ونقل لـ «الأنباء» عن الوزير شربل ان لبنان كمن يمشي الآن على حبل مشدود، في ظل الوضع السائد في سورية، تجنبا لانعكاسات هذا الوضع المحتملة على لبنان، في حال استمر هذا النظام او لا.

التوتر العالي في مجلس الوزراء

وبالعودة الى الدواخل اللبنانية كان موضوع الكهرباء مصدر التوتر العالي في مجلس الوزراء الذي عقد في المقر الصيفي للرئيس ميشال سليمان امس، وكان تأجيل هذا الموضوع محسوما، في ضوء فشل اجتماع السراي الوزاري برئاسة الرئيس نجيب ميقاتي وحضور 17 وزيرا في التوصل الى صيغة توافقية حول كيفية تمويل المشروع المقدرة كلفته بمليار و200 مليون دولار وإدارته ومراقبة تنفيذه، ودور القطاع الخاص فيه، وكذلك دور مجلس الوزراء.

النائب الحجار يسأل الوزير باسيل

النائب محمد الحجار، عضو كتلة المستقبل، سأل وزير الطاقة جبران باسيل: لماذا تريد تحميل المواطن اللبناني 75 مليون دولار فوائد إضافية على القروض التي تريد عقدها؟ هل لأنك تريد ان تصرف دون ان يرافقك أحد؟ كيف تجري المناقصات، ودفاتر الشروط؟ ان هذا غير مقبول اطلاقا.

وتضمن جدول أعمال مجلس الوزراء أمس 67 بندا منها تعيين مدير عام للتعليم المهني والتقني والمرشح لهذا المركز احمد دياب، وتعيين رئيس الملاك الفني في المديرية العامة لرئاسة الجمهورية وقد رشح له م.محمد الخطيب.

الحريري لميقاتي: أقنع نصرالله بتسليم المتهمين

في غضون ذلك، بقي موضوع قرار الاتهام والمقابلة التي أجرتها مجلة «تايم» الأميركية مع احد المتهمين الأربعة موضع تجاذب في بيروت، فالأمين العام لتيار المستقبل احمد الحريري دعا رئيس الحكومة نجيب ميقاتي الى اقناع الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، في خطاب متلفز من «حديقة إيران» في بلدة مارون الراس الجنوبية يوم 26 اغسطس، بمناسبة يوم القدس العالمي الذي أعلنه الإمام الخميني الراحل.

ومن المرتقب ان تكون الكلمة الفصل للأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، في خطاب متلفز من «حديقة إيران» في بلدة مارون الراس الجنوبية يوم 26 اغسطس، بمناسبة يوم القدس العالمي الذي أعلنه الإمام الخميني الراحل.

بانتظار خطاب نصرالله الجمعة

بالمقابل اعتبر عضو كتلة الوفاء للمقاومة النائب علي فياض ان ما أعلنه مراسل «التايم» بأن ادارة المجلة أرسلت المقابلة من نيويورك، بمثابة الفضيحة، وان حزب الله لن ينجر الى الاستفزاز وهو حريص على السلم الأهلي.

لتيار المستقبل في البقاع الغربي وراشيا انه في خضم الربيع العربي يريد البعض في لبنان ان يأخذ البلاد الى المكان الذي تخرج منه الشعوب من حولنا، يريدون ان نعود سنوات الى الوراء لنرزح مجددا تحت حكم القائد الخالد والمرشد الأعلى والحزب الواحد والقيادة المباشرة.

زهرمان لـ «الأنباء»: ميقاتي مكبل والقرار بيد حزب الله

اعتبر عضو كتلة المستقبل النائب خالد زهرمان، ان رئيس الحكومة نجيب ميقاتي غير قادر على تنفيذ ما تبناه وهو يأمل ان يلقي القبض على المتهمين بجريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، ولكن لا يستطيع لأنه دخل في لعبة وهو مكبل ورهينة بيد حزب الله، معتبرا ان الحكومة هي حكومة حزب الله الذي هو الوحيد صاحب القرار. ورأى زهرمان في تصريح لـ «الأنباء» ان حزب الله بدوره لن يستطيع ان يستمر على هذا النهج العسكري، وقال: «إذا عدنا إلى التاريخ، فلبنان مر بفترات متعددة وكان فيه قوى عسكرية مثل حزب الله، ولكن هذه القوى لم تستمر، فلبنان لا يحكم إلا بالتوافق والعيش المشترك وبالتعاون بين كل اللبنانيين، وان مسيرة التاريخ، تدل على ان هذا الحزب لن يستمر، فالحركة التي تشهدها المنطقة العربية نحو الديموقراطية والتحرير، ستجعل نهاية لهذا الحزب القمعي والعسكري المدجج بالسلاح، والذي لا يستخدم إلا لإرهاب اللبنانيين والسيطرة على الحياة السياسية اللبنانية». أضاف زهرمان «يبدو أن حزب الله قد فقد صوابه، خصوصا بعد صدور القرار الاتهامي، وبعد الاعلان عن جزء كبير من هذا القرار، لذا بدأ الحزب بتوجيه الاتهامات يمينا وشمالا، معتبرا ان تيار المستقبل هو ميليشيا المثقفين والمتعلمين بعكس ميليشيا حزب الله التي في ذهنهم ومنظورهم الميليشيا المسلحة فقط والتي تنطبق تماما على هذا الحزب، مشيرا الى ان تصرفه حتى الآن تصرف ميليشياوي، حيث لم يستعمل سلاحه الا باتجاه صدور اللبنانيين بدل مقاومة الاحتلال الإسرائيلي». وتابع «ان هذا الأمر ينطبق على حزب الله عندما اجتاح بيروت والجبل وبرج أبي حيدر والمطار لحماية اللواء جميل السيد من الاعتقال، ثم أسقط الحكومة بقوة السلاح»، مؤكدا «ان هذا هو تصرف الميليشيات وليس تصرف تيار المستقبل الذي يعتمد الحوار كلغة اساسية في التعاطي مع اللبنانيين، لا لغة السلاح التي يعتمدها الآخرون. وعن الأحداث الجارية في سورية وتداعياتها، تخوف زهرمان من انعكاسات الوضع المتأزم السوري على الداخل اللبناني، مبديا خشية كبيرة من أن يتم استعمال بعض الأوراق في لبنان من قبل من يمسك بالملف اللبناني، منبها الى خطورة الخروقات الامنية المتنقلة بين منطقة وأخرى، املا ان يتم لجم الوضع وعدم خروجه عن السيطرة.

خالد زهرمان

● بيروت ـ أحمد منصور

جريصاتي: بلمار استعان بأدلة ظرفية حصراً دون الاستعانة بأدلة قطعية

حزب الله: لن نقبل الابتزاز.. والمقاومة تحدد طريقة الدفاع عن نفسها

عواصم ـ وكالات: شدد رئيس كتلة «الوفاء للمقاومة» محمد رعد في المؤتمر الصحافي الذي عقده مع القاضي سليم جريصاتي في المجلس النيابي حول القرار الاتهامي، على ان «هذه المحكمة لا تلتزم بأدنى معايير العدالة وصاغت قرار استحداثها مصالحة دولية تخطت مصالح اللبنانيين وانتهكت تحقيقاتها مبدأ السرية، وتجاوزت حدود اختصاصها في طلب قواعد البيانات وأعلنت اعتمادها على أدلة ظرفية قاصرة هي محكمة لا ينتظر منها إحقاق حق بل لا يفاجئنا ان تكون قوس عبور لوصايات دولية على لبنان»، لافتا الى انه «اليوم وبعد صدور القرار الاتهامي وما تضمنه من سيناريو واهن تلعثمت الفبركات الظرفية في تقديم ظروفه، لا نحتاج الى عناء لتأكيد تسييس هذا الادعاء فضلا عن قصوره عن اعتماد أدنى المعايير الدولية ما يعزز تقييمنا للتحقيق الدولي والمحكمة والهدف لإلباس المقاومين الشرفاء تهمة ظلما».

وأكد رعد ان «القرار الاتهامي هو قرار سياسي أملته المصالح الاميركية والاسرائيلية في هذه اللحظة السياسية التي يتوهم أصحابها والمتواطئون معهم ان باستطاعتهم إحكام الخناق على المقاومة وابتزازها ووضعها بين خيارين، اما تشويه صورتها والتحريض ضدها وصولا الى تسعير فتنة بين اللبنانيين تضرب الاستقرار والسلم وتشرع الأبواب أمام الوصاية الاميركية، واما الخضوع لمشروع الهيمنة الأميركية الاسرائيلية»، واشار الى ان «القرار الاتهامي ليس إلا احدى آليات الضغط لإخضاع اللبنانيين عبر إخضاع المقاومة»، موضحا ان «القرار الاتهامي جاء مطابقا للتسريبات التي قامت بها المحكمة من اجل تهيئة الناس، الا ان المقاومة من خلال متابعة تلك التسريبات أحبطت مفاعيل القرار فجاء باهتا غير قابل للتصديق إلا من قبل المندمجين بمشروع استهداف المقاومة والذين تزعجهم الاشارة الى احتمال تورط اسرائيل»، واضاف ان «القرار كشف ان مدعي عام المحكمة الدولية دانيال بلمار كان منضبطا بمسار سياسي في التحقيق اضطره الى تكبد جهد لانتاج فبركات توسلها لانتاج القرار الذي يهدف الهدف السياسي»، معتبرا ان «لغة القرار جاءت معبرة عن توق فريق التحقيق والمحكمة للانتقام من المقاومة»، ورأى ان «القرار جاء هشا لائذا بالتجاهل والاغفال والغموض»، متذرعا بأن «ما ينشره ليس الا جزءا فيما زج بأسماء متهمين كما فعل سلفه بالضباط الأربعة وآخرين ثبتت براءتهم بعد سنوات دون ان يحظوا ولو بالحد الأدنى من اعتذار». ورأى رعد ان «القضية قضية تصفية حساب مع مقاومة هزمت الاسرائيليين، والقضية ان الادارة الاميركية اللاهثة وراء انجاز مزيف في منطقتنا لتخفي إخفاقاتنا تعمد من خلال تسلطها على المحكمة ان تفرض إرادتها في أي مكان تسمح لها الظروف بذلك وقد حاولت استخدام التحقيق الدولي لفرض إرادتها على سورية ففشلت لكنها ضغطت لإبقاء الضباط الأربعة رهن التوقيف»، مؤكدا ان «بلمار ما زال يحمي شهود الزور، وتحاول اليوم الادارة الاميركية ان تستخدام المحكمة للنيل من المقاومة والقضية قضية انتقام من المقاومة»، ما نريد قوله ان «المقاومة التي تستهدفها الادارة الاميركية واسرائيل ستمارس حقها كاملا في الدفاع المشروع عن نفسها وبالطرق الحكيمة والمناسبة، والبعض يتوهم ان اللحظة ستكون مؤاتية له لتقوية نبرته لاستعادة موقع أو سلطة تحت شعار مخادع ان المحكمة الدولية هي المعبر الوحيد للوصول الى المحاكمة».

بدوره، قدم عضو المجلس الدستوري السابق القاضي سليم جريصاتي، دراسة قانونية تحت عنوان «قرار الاتهام في صيغته المنشورة»، لافتا الى ان «منطلقات هذه الدراسة تتناول قرار الاتهام وقرار تصديق الاتهام بمعزل عن المآخذ الأساسية على انشاء المحكمة الخاصة بلبنان، وهذه المآخذ لن نتخلى عنها والتي تتعلق بشرعية المحكمة»، موضحا انه «لا نتحصن فقط في حصننا السيادي الذي نتمسك به دون هوادة بل نسهر أيضا على القانون الجنائي الدولي الذي نشأ من حاجة الاقتصاص من مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية»، مشددا على ان «القانون الجنائي الدولي يشهد راهنا في معرض انشاء المحكمة الخاصة بلبنان وعملها انحرافا عن مساره»، واضاف ان «رئيس المحكمة الدولية انطونيو كاسيزي صاحب المقولة التي تتضمن ضدين»، حيث قال ان «القانون الدولي مليء بالثغرات».

وأشار جريصاتي الى ان «دراستنا هذه سوف تعتمد لغة المحكمة ونصوصها وقواعد اجراءاتها لأنها تخاطب الرأي العام وأصحاب الرأي والاختصاص القانوني والمحكمة الخاصة بأجهزتها»، موضحا انه «من المعتمد قانونا عمل بقرينة البراءة ان عبء اثبات التهم يقع على عاتق المدعي العام وهو بالمحكمة الخاصة بلبنان يقوم بصورة أساسية باتجاه الاتهام دون الالتفات الى ما من شأنه إسقاط التهم»، مشددا على «أهمية ان تستوفي أدلة الاتهام شروط الحد الأدنى من الكفاية والدقة والتعليل كي لا يكون الاتهام استنسابيا». مشيرا الى ان «مدعي عام المحكمة الدولية دانيال بلمار وقع فيما حذرناه منه، اذ أصدر بلمار القرار الاتهامي بعد سنوات ست ونيف من التحقيق مرتكزا بصورة شبه حصرية على تحليل بيانات اتصالات هاتفية نقالة»، علما ان «بلمار ورئيس المحكمة الدولية انطونيو كاسيزي سبق لهما ان مهدا لتلك الأدلة بصورة تسويقية وبلمار ذهب في مقابلة صحافية الى اعتبار ان الأدلة الظرفية هي الأدلة القاطعة»، وأضاف بلمار ان «الأدلة الظرفية عبارة عن حقائق بسيطة وحين تجمعها تصبح الصورة الكاملة غير قابلة للدحض»، وتابع بان «ما استشرفناه في مؤتمرنا الصحافي السابق بات أمرا واقعا، أما كاسيزي فأحرج نفسه واحرج فرانسين بالتنظير في مارس 2010 دفاعا عن الأدلة الظرفية قبل تصديق قرار الاتهام بـ 15 شهرا ما حمل فرانسين الى الاشارة الى ان غرفة الاستئناف انما توصلت الى نتائج قانونية مجردة دون الاشارة الى الوقائع بشأن القانون الواجب التطبيق أي ان فرانسين وجد نفسه مضطرا الى تبرير مداخلة كاسيزي».

رئيس كتلة «الوفاء للمقاومة» محمد رعد والقاضي سليم جريصاتي في مؤتمر صحافي مشترك خصص للقرار الاتهامي (محمود الطويل)

معلومات «الأنباء»: نسيب لحود رفض العودة إلى «14 آذار»

وفق معلومات «الأنباء»، فإن لقاء بعيدا عن الاعلام قد عقد بين رئيس حركة التجدد الديموقراطي النائب السابق نسيب لحود ومنسق الامانة العامة لقوى 14 آذار فارس سعيد خصص لبحث امكانية معاودة الحركة للعمل ضمن 14 آذار وتفعيل التعاون بين مكونات الحركة الاستقلالية وتوثيق التحالف والتنسيق والتواصل بين الجانبين.

وفي المعلومات ان لحود لم يحسم خياره على هذا الصعيد، رافضا العودة للمشاركة نتيجة ملاحظات عديدة على اداء هذه القوى وتحالفاتها، ومبررا ذلك بان حركته لن تكون جزءا من اي جهة قائمة في المدى المنظور.

واستغربت مصادر في 14 آذار عدم تجاوب لحود مع مساعي اعادة التواصل مع هذه القوى، علما انها كانت تعول على عودته الى لبنان من اجل بلورة عمل مشترك يساهم في التصدي لمحاولات اسقاط المحكمة الدولية ووضع اليد على البلد. واعتبرت المصادر ان تحييد لحود نفسه عن قوى 14 آذار يفقد حركته الفاعلية السياسية المطلوبة، علما ان هذه القوى دعمت ترشيحه الى رئاسة الجمهورية حتى النهاية، وحاولت المستحيل لثنيه عن عدم الترشح للنيابة في الدورة السابقة ولم تترك مناسبة الا ودعته فيها للعودة الى صفوفها، لذا فإنها تستغرب كيف انه ينأى بنفسه عنها.

وتمنت المصادر ان يراجع لحود الى خياراته في هذه المرحلة لأن موقعه الطبيعي داخل 14 آذار وليس خارجها.

نسيب لحود

● بيروت ـ محمد حرفوش

وفاة عضو في المجلس العلوي أصيب بالرصاص على مأدبة إفطار

نعى المجلس الإسلامي العلوي في عكار (شمال لبنان) احد أعضائه الشيخ بسام المحمود، الذي قضى متأثرا بإصابة بالرصاص خلال افطار رمضاني أقيم في عكار، لفعاليات الأحزاب والتيارات الداعمة للنظام السوري في شمال لبنان. المجلس العلوي أعلن عن رفع دعوى قضائية لملاحقة المرتكبين، وطالب رئيس الجمهورية شخصيا بمتابعة الموضوع.

وداهمت قوى الأمن الداخلي منزلي مؤمن العوض وسامر العبود في بلدة تكريت في عكار على خلفية الاشتباه بضلوعهما في اطلاق النار على مأدبة الافطار الرمضانية في منزل الشيخ عبدالسلام الحراش في بلدة عيّات، غير انها لم تتمكن من توقيفهما.

● بيروت ـ يوسف دياب

أخبار وأسرار لبنانية

● **أسئلة ميقاتية للمستقبل:** علت في الايام الاخيرة وتيرة المواقف الصادرة عن قياديي تيار المستقبل التي تدعو الرئيس نجيب ميقاتي الى الاستقالة والرحيل ان هو لم يتوصل الى اقناع السيد حسن نصرالله بتسليم المتهمين الاربعة أو لم يبادر الى فضح حزب الله وتسميته كجهة تحمي المتهمين وتمنع توقيفهم.

أوساط ميقاتي ردا على هذه الحملة تسأل: هل اسقاط الحكومة يضمن للحريري العودة الى الحكم حتى لو تغيرت الاكثرية النيابية وانقلبت مجددا لمصلحة تسميته؟ وفي حال عاد، هل يستطيع ان يحكم؟ وهل سقوط الحكومة في ظل تصاعد الخلافات السياسية واجواء الشحن والتحريض سيؤدي الى حل للازمة السياسية، ام سيدفع البلاد الى حالة طويلة من الفراغ الحكومي وربما الفوضى الامنية وفلتان الشارع؟!

● **لبنان ومجلس الأمن: يتولى لبنان رئاسة مجلس الامن الدولي في الاول من سبتمبر المقبل ولغاية نهاية الشهر، وثمة قلق واضح تبديه مصادر ديبلوماسية وسياسية، من أن يواجه لبنان احراجات كبيرة في مواضيع قد تطرح على مجلس الامن في هذا الشهر، اذ ان هناك استحقاقين بارزين يظهران حتى الآن يجب التعامل معهما بدقة، وهما موضوع اعلان الدولة الفلسطينية في الامم المتحدة، وامكان طرح مشروع قرار لفرض عقوبات على النظام السوري في سبتمبر أيضا، بحسب الدعوات الدولية في هذا الاطار.**

وثمة من ينتظر استحقاقين أساسيين يتصلان بالمحكمة: الاول في 13 سبتمبر المقبل، اذ ستطرح على بساط البحث في الحكومة مسألة تجديد تمويل هذه المحكمة، والثاني في مارس اذ ستثار بالحاح مسألة تجديد تفويض المحكمة، وعليه، ستكون المحطتان استكشافا قويا لمدى تماسك قوى الاكثرية من جهة، وكيف سيتخطى ميقاتي هذين الاستحقاقين وهو يعلم تمام العلم ان خصومه حاولوا منذ البداية محاصرته بتهمة انه اتى ليقطع دابر العلاقة مع المحكمة الدولية.

● **تصعيد لافت:** في وقت يحصر تيار المستقبل وكتلته النيابية حملته وانتقاداته ضد حزب الله وحكومة ميقاتي، تفرد عضو الكتلة النائب خالد ضاهر في «توسيع البيكار» وفي شن هجوم عنيف وغير مسبوق على الجيش اللبناني وقائده ومخابراته قائلا: «من الآن يبدو ان قائد الجيش يريد ان يترشح الى الانتخابات الرئاسية فانا اطمئنه بانه فاشل في قيادته للجيش لانه لم يحافظ على كرامة العسكر ولا على كرامة المواطنين، في السابق اعطينا كل الثقة للجيش اللبناني والدولة ومؤسساتها لكن الآن اقولها بالفم الملآن، لا ثقة بك يا قائد الجيش ولا ثقة بشبيحة المخابرات اللبنانية، عليكم الالتزام بالدستور والقانون (في اشارة ضمنية الى احتمال التحريض والتشجيع على التمرد في صفوف الجيش) والا سنطالب أبناءنا من أفراد وضباط في الجيش اللبناني ان يدافعوا عنا وان يفضحوكم أمام الرأي العام، ونحن البيئة الحاضنة للجيش فكل شهداء الجيش من ابنائنا يتم اهانتنا، انتم لستم مخابرات انتم جماعة شبيحة تسيئون الى امن لبنان، مرتبطون بمصلحة النظام السوري تعملون على تركيب الملفات».

● **ملاحظات من أهل البيت: النائب نديم الجميل باق في حزب الكتائب وخروجه منه غير مطروح وغير وارد، أما سبب الاستياء لديه حسب مصدر قريب منه فانه لا يختصر بالانتخابات الاخيرة التي أسقطت كل فريقه فلم يصل الا هو الى المكتب السياسي، وانما مرده «الى الطريقة التي يدار بها حزب الكتائب من الرئيس أمين الجميل ونجله النائب سامي الجميل، وحيث تكمن المشكلة في أنهما حيدا العديد من الكوادر الفاعلة لمصلحة بعض المقربين منهما، وحولا الحزب الى مؤسسة وظيفية، ويديران الحزب في سبيل تطويعه لمصلحة سامي، متجاوزين كل الاصول الحزبية والديموقراطية، وغير آبهين بابتعاد الكتائبيين عن الحزب».**

وفي المقابل، فان بعض المقربين من النائب سامي الجميل يردون بأن مشكلة نديم هي في فريق عمله الذي يعاني أزمة تواصل جدية مع الكتائبيين، ويقولون ان عليه العمل أكثر على الارض من أجل الفوز في الانتخابات المقبلة.

● **بيضون في تقييم سياسي شامل:** النائب والوزير السابق د.محمد عبدالحميد بيضون المصنف ركنا وقياديا شيعيا في حركة 14 آذار ولكنه لا يخفي انتقاده وعدم رضاه عن مسار هذه الحركة وأدائها، يقدم (في حديث صحافي) تقييما عاما للوضع في لبنان يغلب عليه الحذر والترقب والتخوف مما هو آت، ومما قاله بيضون: «يبدو لبنان راهنا، بفعل الوضع الطائفي والاستقطاب الطائفي فيه، كأن لديه حاجزا ضد الربيع العربي، ففي وقت يدخل العرب الى ربيعهم، نرى لبنان يعود الى الخريف، اذ رجعت البلاد الى الحكم الواحد أي حزب الله مغلفا بقشرة من الديموقراطية، وفي الوقت نفسه، يمر لبنان الدولة أيضا من مرحلة الدولة الفاشلة الى مرحلة الدولة المارقة ومواجهة المجتمع الدولي (...) لدينا استحقاقات كبيرة وأولها أن الدول الغربية، وفي مقدمها (الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي تشكو من أن القرار الـ 1701 يفشل، وأن مهمة القوة الدولية تفشل وأن الحكومة اللبنانية لا تقوم بواجبها»، وأضاف «ان فشل مهمة اليونيفيل يعني اجتياحا اسرائيليا مدمرا للجنوب»، وأشار الى ان «المحاكمات في قضية اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه ستبدأ في اكتوبر المقبل بحد أقصى، وستتكشف تفاصيل تزيد الضغط على حزب الله والحكومة في آن، وهذا يعني أن الوضع الداخلي يروح الى فوضى أكبر وأوسع، مما يوجب اتخاذ خطوات استباقية حكوميا، في وقت يبدو الرئيس ميقاتي غير قادر وحده على كمش الوضع»، وقال: «معه حق أن يتوجه الحريري الى رئيس الجمهورية في بياناته لان المطلوب منه اتخاذ مبادرات، وهو خضع لضغوط سورية أكثر من اللازم».